



جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

العام الدراسي: 2025-2026

المادة: التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة

عنوان المحاضرة: التطورات السياسية في باكستان بعد عهد ضياء الحق

المحاضر: م. د. حميد فارس حسن

[الايمل الجامعي الرسمي: almosawee.hameed@tu.edu.iq](mailto:almosawee.hameed@tu.edu.iq)

في تشرين اول عام 1990م، وفي اعقاب اقالة بي نظير بوتو جرت انتخابات نيابية فاز فيها التحالف الاسلامي الديمقراطي الذي يضم مجموعة من الأحزاب الاسلامية بأغلبية المقاعد النيابية. وأصبح نواز شريف رئيس حزب الرابطة الاسلامية رئيسا للوزراء. وفي انتخابات عام 1993م أعيد انتخاب بي نظير بوتو لتصبح من جديد رئيسة للوزراء. كما انتخب فاروق ليغاري رئيسا للجمهورية، الا انه بعد ثلاث سنوات ، وبسبب تجدد اتهامات الفساد ضد بوتو وفشلها وعدم اهليتها في إدارة البلاد، قام رئيس الجمهورية فاروق ليغاري بإقالتها في تشرين الثاني عام 1996م، ليتولى من بعدها مالك مارج خالد رئيس مجلس الوطني الاسبق تشكيل حكومة انتقالية لحين أجراء الانتخابات العامة في 3 شباط 1997م التي فاز بها نواز شريف رئيسا للوزراء مرة اخرى، لكن الرئيس ليغاري قدم استقالته في 2 كانون الاول 1997م ، بسبب خلافاته مع رئيس الوزراء نواز شريف ، وفي الاول من كانون الثاني 1998م انتخب بدلا عنه محمد رفيق ترار رئيسا للبلاد .

وفي مايس 1998م، أجرت الهند، الخصم اللدود لباكستان، تجارب نووية معلنة بذلك قدرتها على انتاج الاسلحة النووية واستخدامها. وقد ردت باكستان، على الفور، بتجارب نووية مماثلة. وفي حزيران 1999م ، اندلع قتال ضار بين مجاهدي كشمير والقوات الهندية حيث تمكنت قوات المجاهدين من استعادة بعض الاراضي . اتهمت الهند باكستان بدعم المجاهدين ورضخ نواز شريف لضغوط دولية، فانسحبت قوات المجاهدين من الاراضي التي كانت قد استعادتها.

الانقلاب العسكري بقيادة برويز مشرف 1999

وفي 12 تشرين الاول عام 1999م، اطاح الجنرال برويز مشرف قائد الجيش بحكومة نواز شريف المدنية وأعلن حالة الطوارئ وحل البرلمان وعطل العمل بالدستور وشن حملة كبيرة ضد الفساد واتهمت نواز شريف بالخيانة العظمى والاختطاف وجرائم قتل. وحكم على شريف، بالسجن مدى الحياة ثم نفيه إلى المملكة العربية السعودية.

أعاد مشرف بانقلابه هذا الجيش إلى سدة الحكم مجددا، وقد ادان الغرب هذا الانقلاب وقاطع حكومة مشرف بدايةً مما أدى إلى آثار اقتصادية مدمرة على بنية الاقتصاد الباكستاني المنهك أساساً حيث استلم مشرف الحكم والدَّيْن العام حينها على باكستان كان يقارب 32 مليار دولار، الا انه حدث تحوّل كبير في موقف الغرب من الحكم العسكري في باكستان بعد أن مكن برويز مشرف الولايات المتحدة من الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان وجعله من الأراضي الباكستانية قاعدة لتنفيذ عمليات عسكرية أمريكية داخل أفغانستان، وكذلك ضد حلفاء عناصر طالبان من أبناء باكستان وبالذات أهالي منطقة القبائل المتضامنة تاريخياً مع الأفغان، او ما صار يعرف لاحقا بـ(طالبان باكستان) مما أدى ذلك إلى غليان الموقف الشعبي ضد سياسات مشرف المتعاونة مع القوات الأمريكية وكان على رأس المعارضين حينها الجماعة الإسلامية .

تصاعدت المعارضة السياسية ضد برويز مشرف الذي قام عام 2007 بتعليق العمل بالدستور وإعلان حالة الطوارئ في خطوة منه لتمديد مدة حكمه وقمع المعارضة التي لم تستكين امام هذه الإجراءات وقامت بتصعيد موقفها ضده مما اجبره في نهاية المطاف الى الاستقالة في آب 2008 لتفادي محاكمته وعزله قضائياً، لكن لم يتمكن من الإفلات من المحاكمة التي جرت لاحقا اذ حكم عليه بالإعدام عام 2019. لكنه خفف الى النفي بسبب الاعتراضات الكبيرة الواردة على حكم الإعدام سواء داخليا خاصة من قبل الجيش او خارجيا لا سيما الولايات المتحدة والدول الإسلامية.

اغتيال بي نظير بوتو ووصول حزب الشعب إلى السلطة

وسط صراع سياسي وفي جو انتخابي مشحون جرت عملية اغتيال لزعيمة حزب الشعب المعارض بي نظير بوتو والمرشح القوي في الانتخابات؛ مما فاقم الوضع سوءاً واجلت الانتخابات الى شباط 2008، حيث فاز فيها حزب الشعب بأغلبية المقاعد، وتولى يوسف رضا جيلاني عضو الحزب منصب رئيس الوزراء، وتولى آصف علي زرداري منصب رئيس الجمهورية خلفاً لبرويز مشرف سابق الإشارة اليه. الا انه وبسبب تصاعد الخلافات بين الرئيس زرداري ورئيس الحكومة رضا جيلاني تم تنحية الأخير من منصبه بقرار من المحكمة العليا الباكستانية في يونيو 2012. وما هو جدير بالذكر ان البرلمان الباكستاني كان قد اقر عام 2010 اصلاح دستوري تضمن الغاء التعديلات الدستورية عام 2003، والتي منحت رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة من بينها سلطة حل البرلمان وعزل رئيس الوزراء.

وفي عام 2013 جرت انتخابات برلمانية فاز فيها حزب رابطة مسلمي باكستان بزعامة نواز شريف الذي تولى رئاسة الحكومة، لكنه تعرض لانتقادات حادة من المعارضة، خاصة من رئيس حركة الإنصاف عمران خان، الرئيس الحالي، الذي أصر على استقالة نواز، لكنه استطاع تجاوز تلك الأزمة. الا انه بعد نحو أربع سنوات أصدرت محكمة الاستئناف العليا في إسلام آباد في يوليو/تموز 2017 حكماً يقضي بإدانة نواز شريف في تهم الفساد التي كشفت عنها (تسريبات بنما) عام 2016، ومنها غسيل الأموال وعدم كشف ممتلكاته في الخارج، مما يعد تهرباً من الضرائب وإخفاء للممتلكات. وبموجب هذا الحكم لم يعد ممكناً استمرار نواز شريف في رئاسة الحكومة الامر الذي أدى الى تنحيته منها وكذلك من رئاسة حزبه (رابطة علماء باكستان)، ومنعه من ممارسة النشاطات السياسية مدى الحياة^(*)، وتم اختيار خاقاني عباس رئيساً مؤقتاً للحكومة التي تولت إدارة شؤون البلاد لحين اجراء انتخابات برلمانية عام 2018، والتي فاز فيها حزب حركة الانصاف الباكستانية بزعامة عمران خان بنسبة 31.89% من الأصوات يليه حزب الرابطة الإسلامية (24.40%) وحزب الشعب الباكستاني (13.06%)، وبذلك تمكن عمران خان من تشكيل الحكومة الحالية.

والحق فانه مقابل تهم الفساد التي أدين بها نواز شريف فانه قام بإنجازات كثيرة، أبرزها التجارب النووية التي تمت في عهده وشكلت دفعة سياسية قوية له ولحزبه، كما أنشأ مشاريع عملاقة لتطوير البنى التحتية، منها شبكة الخطوط السريعة والممر الاقتصادي الباكستاني الصيني والقطار البرتقالي وخطوط المترو.

أما على المستوى الأمني أطلق نواز شريف يد الجيش في مناطق القبائل لمواجهة حركة طالبان، وقوى
شكيمة المؤسسات الأمنية بعد حادثة مدرسة بيشاور التي تبنتها حركة طالبان باكستان وقتل فيها 150 معظمهم
من الطلبة.

(*) ترجع حيثيات قضية محاكمة نواز شريف التي فجرت قضية الفساد ضده؛ ففي نيسان 2006 تم تسريب وثائق سرية يصل
عددها إلى 11.5 مليون وثيقة لشركة «موساك فونسيكا» للخدمات القانونية في بنما التي تملك منظومة مصرفية تجعلها ملاذا
ضريبياً مغرياً، كما تقدم خدمات تتعلق بالحسابات الخارجية لبعض رؤساء الدول والشخصيات السياسية، بالإضافة إلى أشخاص
بارزين في الأعمال والشؤون المالية والرياضية. حصلت على هذه الوثائق صحيفة «زود دويتشي تسايتونج» الألمانية، كشفت
عن تورط 143 سياسياً بأعمال غير قانونية مثل التهرب الضريبي، وتبييض أموال عبر شركات عابرة للحدود، بينهم 12 من
قادة العالم الحاليين والسابقين، من بينهم نواز شريف وعائلته. أذ كشفت عن تورط ثلاثة من أبناء شريف الأربعة وهم ابنته
ووريثته السياسية المحتملة مريم، وابناه حسن وحسين، وقد خلاص تقرير الفريق المشكل للتحقيق في الموضوع أن هناك «تفاوتاً
كبيراً» بين مدخول أسرة شريف وأسلوب حياته. وينفي شريف واسرته هذه التهم والتأكيد على أن هذه الأموال شرعية وجرى
كسبها من أعمال تجارية للأسرة في باكستان والخليج.

المراجع المعتمدة في اعداد المحاضرة:

- 1- ستار جبار علاوي، تطور النظام السياسي في باكستان 1947-1999، دار امجد للنشر، 2019.
- 2- اسراء محمود السيد مرسي، دور العسكر في النظام السياسي الباكستاني بين 2001-2008، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، 2017.
- 3- محمد كريم عليوي، العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان، مجلة الباحث، جامعة كربلاء، مجلد 44، عدد 3، تموز 2025.